

النظام السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير 2011: بين تحدي الإخوان وحكم العسكر

الدكتور: عمراني كربوسة

أستاذ محاضر " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة

ملخص :

تعالج الدراسة متغيرين أساسيين في النظم السياسية العربية في ظل ما سمي "بثورات الربيع العربي"، ويتعلق الأمر بكل من الجيش والإسلام السياسي المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين وهذا في الحالة المصرية، هذه الأخيرة التي شهدت سجالاتا سياسيا دراماتيكية قبل ثورة يناير 2011 وبعدها. فالدراسة تحاول تفكيك هذا الصراع الظاهر والخفي الذي حدث بين جماعة الإخوان المسلمين والجيش، وتحاول البحث عن العوامل التي مكنت الإخوان من الوصول إلى سدة الحكم، وكذا عوامل الخسوف والسقوط الذاتية والموضوعية، وتداعيات ذلك على الساحة المصرية خاصة عودة العسكر إلى الساحة السياسية.

Abstract:

The study addresses two variables essential in Arab political systems in light of the so-called "revolutions of the Arab Spring," and it comes with all of the military and political Islam of the Muslim Brotherhood, and that in the case of Egypt, the latter of which has seen a dramatic politically undecided before the revolution of January 2011 and beyond. The study is trying to dismantle the visible and the invisible conflict that occurred between Muslims and the army Brotherhood, and trying to find the factors that enabled the Brotherhood of access to power, as well as the eclipse falls subjective and objective, and the repercussions of such factors on the Egyptian arena especially the return of the military to the political arena.

مقدمة:

شهدت الأنظمة السياسية العربي تاريخاً مفصلياً عرف "بثورات الربيع العربي"، حيث كانت بداية 2011 سنة حاسمة في كثير من الدول العربية، كسرت مقولة "الاستثناء العربي" التي روج لها الكثير من الدارسين الغربيين على وجه الخصوص، حينما اعتبروا أن الشعوب العربية مغلوب على أمرها، ولا يمكن لها كسر حاجز الخوف والاستبداد الذي عاشته لعقود من الزمن. وقد سجلت دولة تونس السبق في بداية سقوط أنظمة الحكم الاستبدادية رافعة شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وفعلاً سقط نظام زين العابدين بن علي الذي عمّر قرابة 30 سنة في أعلى هرم السلطة وانتصر الشعب التونسي في ثورة 14 يناير 2011، تلتها جمهورية مصر العربية؛ حين خرج الشعب المصري برمته متخذاً من ميدان التحرير في قلب العاصمة المصرية القاهرة دلالة رمزية لتحزّر من هيمنة آل مبارك وحاشيته، وقد ترجمته ثورة 25 يناير 2011. ليتم بعدها انتخاب أول رئيس مدني في تاريخ مصر العريق ممثلاً في شخص محمد مرسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين لتجد نفسها بعد ثورة يناير في الحكم التي لم تعمّر إلا سنة واحدة؛ حين تم الانقلاب على الرئيس مرسي من طرف الجيش المصري باسم "الشرعية الجماهيرية" كما سماها البعض. وفي خضم هذا تأتي إشكالية دراستنا كالتّالي:

ما هي الخلفيات الموضوعية والذاتية لوصول جماعة الإخوان لسدة الحكم في مصر، وكيف أدى هذا الوصول إلى انقلاب الجيش عليها وتحكمه في زمام مستقبل البلاد خاصة بعد ما عرف باحتجاجات "30 جوان 2013"؟

أولاً/ النظام السياسي المصري: مقترب نظري: تنوعت الدراسات التي حاولت التنظير للنظام السياسي المصري، وعرفت عديد المقاربات منها:

1/ مقترب علاقة الدولة بالمجتمع: الذي يبحث عن العلاقة بين مؤسسات الدولة والنظام السياسي من جهة والقوى الاجتماعية المختلفة وتفاعلاتها من جهة ثانية، حسب هذا المقترب فإن النظام السياسي يبدو أكثر تعقيداً وتشابكاً من مجرد شخص رئيس الدولة ومجموعة المستشارين بل يتسع نطاقه ليشمل عدداً من التنظيمات والمؤسسات والعلاقات الرسمية ومختلف التفاعلات البنائية والمؤسسية، كما يحاول هذا المقترب تفكيك مجموعة من الأسئلة منها؛ كيف يمكن التعبير عن المصالح المختلفة في المجتمع؟ كيف يمكن توصيلها إلى مؤسسات النظام؟ كيف يمكن التعامل معها؟ وما هي ردود أفعال تلك القوى والجماعات تجاه السياسات التي يتبناها النظام بما يتيح لها من فرص أو ما تفرضه عليها من عقود.

وقد تطورت العلاقة بين الدولة والمجتمع حسب كل مرحلة مر أو يمر بها النظام السياسي المصري فمثلاً مرحلة 1952 اتسمت العلاقة بينهما باختراق مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية ومحاولة تكريس نظام سياسي واحد، في حين تميزت مرحلة 1977 بعودة التعددية الحزبية واتساع هامش الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني. وفي حين أن علاقة الدولة بالمجتمع في مرحلة انتخابات أول رئيس مدني في مصر

عام 2012، والتي فاز بها محمد مرسي رئيس حزب العدالة والحرية التابع لتنظيم الإخوان المسلمين. باتساع هامش الحرية والتعبير خاصة أن هذه الفترات شهدت انفتاح غير مسبوق في الحياة السياسية في جميع المجالات حتى وإن كانت العهدة الانتخابية لم تعمّر أكثر من سنة. أما في عهد الرئيس الحالي الفريق عبد الفتاح السيسي فقد عرفت العلاقة بين الدولة والمجتمع تدبدا كبيرا في سلم الحريات والحد من نشاطات الجمعيات والتنظيمات الحزبية على غرار حل جماعة الإخوان وحزبها السياسي واعتبارها جماعة إرهابية والحد نشاط الكثير من التنظيمات الشبانية خاصة المعارضة لانقلاب 30 جوان 2013.

2/ مقترب الاقتصاد السياسي: على الرغم من هذا المقترب ليس جديدا في التحليل السياسي والاقتصادي، إلا أن الجديد هو تطوير بعض المفاهيم وربطها بمقولات وأدوات بحثية جديدة، شكلت بنية معرفية لما أصبح يعرف " بالاقتصاد السياسي الجديد" مع توظيفها في فهم وتحليل التحولات والتطورات السياسية في إطار التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، وبخاصة في ظل ظاهرة التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، والتي وصفها البعض بأنها "موجة ديمقراطية ثالثة" تعبر عن "ثورة ديمقراطية عالمية".

فإذا كان مقترب الاقتصاد السياسي القديم ارتكز على التراث الماركسي فإن التطورات الجديدة قلصت هذا الطابع، حيث أصبح يمكن فهم وتحليل محددات وأبعاد تأثير البيئة الاقتصادية في التطور السياسي من زاوية، وفهم وتحليل الآثار والتداعيات الاقتصادية للقرارات والاختيارات السياسية من زاوية ثانية.¹

كما يؤكد هذا المقترب أن عملية تكوين الدول واستمرارها ليست مسألة اتصال وتحكم فقط كما اقترح كارل دويتش، ولكنها تتضمن أيضا العلاقات والتفاعلات المختلفة بين المصالح والطبقات الاجتماعية من تعاون وصراع وتحول وتفكك.

فمصر شهدت مثلا في عهد مبارك صعودا مدويا لرجال المال والأعمال الذين استفادوا من علاقتهم بالسلطة الحاكمة وصنعوا لأنفسهم ثروة ضخمة، الأمر الذي مكّهم من ممارسة ضغط كبير على السلطة للفوز بالعديد من الصفقات الكبرى والمشاريع الاستثمارية بملايير الدولارات ومنهم أحمد عز، وكذا نجيب سورايس....والهدف الأخير كسب تموقعات سياسية في مختلف هياكل ومؤسسات الدولة المصرية .

3/ مقترب العولمة Globalization والنظام العالمي Global System: يركز هذا المقترب على دور العوامل الخارجية والدولية في فهم السياسات الداخلية. فأهمية هذا المقترب تكمن في أن دول كثيرا وبالأذات العالم ثالائية منها، حيث تكون هدفا سهلا لقوى اقتصادية وسياسية نابغة من خارج حدودها، خصوصا عندما تكون دولة تعتمد على سلعة أو محصول من خارج فتكون عرضة لتقلبات السوق وتحكم القوى الكبرى، ففي حالة مصر تحتل هذه الأخيرة المرتبة الأولى عالميا في استيراد القمح من

الخارج خاصة أن اقتصادها ادمج في السوق العالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر وذلك بسبب اعتمادها على تصدير القطن، وعليه لا يمكن فهم وتحليل نظامها السياسي دون ربطه بالعنصر الخارجي.

وعليه فالمقرب هذا يركز على مدى تأثير العوامل الخارجية في تحليل النظم السياسية في حين رأينا كيف لمقرب الدولة والمجتمع والاقتصاد السياسي يهتم بتحليل التغيرات الحاصلة على مستوى الداخلي للنظام السياسي، لكن ذلك لا يكون منفصلاً أو البحث عن تغليب إحداها على الأخر، وإنما الغاية النهائية هي التأكيد على التفاعل بين كلا العاملين الداخلي والخارجي كمداخلات للنظام السياسي وكيف يمكن أن تسفر عليه مخرجات ذلك التفاعل.²

وفي خضم هذه المقاربات والاتجاهات يمكننا القول أن؛ مصر في ظل الحراك العربي، لاحظنا كيف تفاعلت العوامل الداخلية والخارجية في إنجاح ثورة 14 يناير 2011، إذ ساهم تفشي الفساد والتسلط في احتقان الشارع المصري وانتفاضته على نظام مبارك الذي عمر قرابة 3 عقود من الزمن وأدى إلى سقوطه تحت شعار " الشعب يريد إسقاط النظام"، وقد ساهمت العوامل أخرى في ذلك خاصة تكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة المتمثلة في الفضائيات العالمية التي كشفت حجم التجاوزات والانتهاكات للنظام السياسي في عهد مبارك ناهيك وسائل العولمة الاتصالية وما وفرت من تطبيقات الفيسبوك وتويتر والبريد الإلكتروني فضلاً عن ضغوطات الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها لحرية الشعوب في تقرير مصيرها والتخلص من مختلف أشكال الاستبداد والتسلط، طبعاً في سياق ما يتماشى والحفاظ على مصالحها في مصر و منطقة الشرق الأوسط بكاملها وخاصة ضمان نظام سياسي مصري يحفظ أمن إسرائيل بالدرجة الأولى ، وهذا ما برهنت عليه سنة بعد تولي مرسي الحكم فقد لا حظنا تملل من إدارة واشنطن تجاه فترة حكمه خاصة حين تم اتهامه بمحاولة "أخونة الدولة المصرية"، الذي كانت نتائجه دعم إدارة أوباما للانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي حجته في ذلك خروج الملايين من الشعب المصري في احتجاجات ضخمة بتاريخ 30 جوان 2013 مطالبة بإنقاذ الدولة من قبضة الإخوان. كما يمكن رصد مجموعة من الاتجاهات المفسرة للنظام المصري منها:

* اتجاه ركز على دراسة دور الجيش في الحكم، ومنها كتابات Vatikiotis في كتابه بعنوان " الجيش المصري في السياسة" 1961، حيث حاول الباحث تفكيك العلاقة التي تربط الجيش المصري بالحكم والتي هي تاريخية وسياسية، على غرار الانتداب البريطاني على مصر كذا بالحروب العربية الإسرائيلية .

* اتجاه ركز على دور الزعامة الكاريزمية وتأثيرها في استقرار النظام وتحقيق شرعيته، ومنها دراسة Deukmejian 1970 تحت عنوان " مصر في ظل حكم عبد الناصر". الذي اعتبر أن شخصية الرئيس جمال عبد الناصر هي مفتاح السياسة المصرية طبعاً وهي نفس التحليل يصدق على الجزائر في عهد

بومدين، فشخصية الرئيسين الكاريزمية المهمة هي الفلك الذي تدور عليها كل السياسات في البلاد، وركز المؤلف على قدرة عبد الناصر على التأثير في مسار الأحداث.

*اتجاه اهتم بدراسة الجانب الرعوي من النظام السياسي وعلى العلاقات الشخصية والزبونية منها كتابات Hanri Moore و Robert Spring borg. حيث اعتبر في دراسته انه من الخطأ دراسة المؤسسات الرسمية في مصر بسبب ضعفها الشديد، وأن وحدة التحليل الأساسية هي العائلة أو "الشلة"، فالعلاقات السياسية ترتكز على الولاء والزبونية والعشائرية أكثر من ارتكازها على البرلمان أو الأحزاب، والمؤسسات الرسمية للدولة.

مما تقدم ومن منطلق أدبيات التحول السياسي والانقلابات في الدول النامية، يمكن اعتبار ما حدث بعد عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي في 03 جويلية 2013 وذلك بعد المظاهرة الكبرى في 30 جوان 2013 هو انقلابا جماهيريا بحسب نظرية كورنهورز KORNHAUSER المتعلقة بمجتمع الجماهير MASS SOCIETY، اذ يقول فيها: "انه في غياب المؤسسات تصبح النخب متاحة للجماهير والجماهير متاحة للنخب، ويضيف كورنهورز: "عندما يجري تغيير نظام سياسي مستبد بطريقة سريعة وعنيفة لمصلحة نظام ديمقراطي، يكون هذا الجو مواتيا جدا لبروز حركات جماهيرية متطرفة تحول النظام الديمقراطي الجديد إلى نظام غير ديمقراطي". وهذه الحالة من عدم الاستقرار هي السمة المميزة لمجتمع يفتقر إلى مجتمع سياسي تتجاوز المشاركة السياسية الجماهيرية فيها العمل السياسي المؤسس، أي الذي يجري من خلال المؤسسات. ويعتبر هذا التوصيف الأقرب لما يحدث في مصر، فبعد إسقاط مبارك في ثورة شعبية يناير 2011 وبداية بناء مؤسسات ديمقراطية تجسدت بإجراء أول انتخابات رئاسية نزيهة، إلا أن اختطاف الشارع المصري قوى غير ديمقراطية في جوان 2013 اختطافا أدى إلى عزل الرئيس مرسي المنتخب ديمقراطيا وعودة الدولة المستبدة، وبداية تراجع مؤشرات المسار الديمقراطي في مصر.³

ثانيا/ طبيعة النظام السياسي المصري: يجمع الخبراء والدارسين لصعوبة توصيف النظام السياسي المصري على غرار أستاذ العلوم السياسية الدكتور حسن نافعة الذي حاول توصيف النظام السياسي المصري رغم إقراره بمجموعة من الصعوبات، حيث وصفه بأنه نظام شبه شمولي"، "وشبه تسلطي" وغير ديمقراطي في جوهره، على هذا الأساس لا يمكن اعتباره نظاما "شموليا" بالمعنى الأكاديمي للكلمة على الرغم من أنه ينطوي على العديد من سمات الأنظمة الشمولية، أو نظاما تسلطيا أو ديكتاتوريا؛ على الرغم من أنه يحتوي على العديد من سمات الأنظمة التسلطية أو الدكتاتورية، كما لا يمكن اعتباره في الوقت نفسه نظاما ديمقراطيا رئاسيا أو برلمانيا أو مختلطا، بالمعنى الأكاديمي للكلمة على الرغم من أنه يحتوي على بعض سمات التعددية التي تعتبر إحدى ركائز النظم الديمقراطية. أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فلا يعتبر النظام المصري نظاما رأسماليا أو اشتراكيا أو حتى مختلطا،

بالمعنى الأكاديمي لهذه المصطلحات، وهذا بالرغم من أنه يحتوي على بعض سماتها وخصائصها. وفي هذا السياق قدم حسن نافعة مبررات صعوبة توصيف النظام المصري انطلاقاً من سببين أساسيين هما:

الأول/ التناقض بين النصوص والممارسات: فالنصوص تقول شيئاً بينما الواقع يقول شيئاً آخر مختلفاً، والدستور يقول شيئاً بينما القوانين واللوائح تقول شيئاً آخر مختلفاً، والخطاب السياسي والأيدولوجي يقول شيئاً بينما الأجهزة والمؤسسات تمارس سلوكاً آخر مختلفاً.

الثاني/ النظام المصري خارج التصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها: فيعود إلى عدم تطابق الخصائص الظاهرة أو الباطنية لهذا النظام بالكامل مع أي من التصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها. أي لا هو من النظام البرلماني الذي يمثله النموذج البريطاني أو النظام الرئاسي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية أم نظام شبه الرئاسي الذي تطبق فرنسا أو نظام الجمعية في سويسرا.

أما الدكتور على الدين هلال فهو الآخر قدما توصيفاً للنظام السياسي انطلاقاً من المراحل التي مر بها النظام وهي ثلاث أساسية، فضلاً عن المرحلة التكوينية التي سبقت الحصول على الاستقلال على الاستقلال، وهي:⁴

1/مرحلة التعددية السياسية الأولى:1923/1952: التي تميزت بحصول مصر على استقلالها القانوني وانتهت باستيلاء الجيش على السلطة، ناهيك عن تعدد الأحزاب والاقتصاد الحر. لكن رغبة الملك في التدخل في الحكم بطريقة غير دستورية، وكذلك رفض الانجليز لسحب قواتهم من مصر، بالإضافة إلى فشل الحكومات المتتالية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتلبية مطالب الشعب المتعددة و إنهاء الاحتلال...وتداعيات ذلك على وضع البلاد الذي أصبح هشاً ومحتقناً وغير مستقرًا..مما جعل تدخل الجيش أمراً حتمياً وإعلانه لثورة 23 يوليو 1952. وبداية لمرحلة ثانية.

2/المرحلة الثورية أو مرحلة التنظيم السياسي الواحد:1952/1976: يطلق عليها كذلك بالمرحلة الناصرية نسبة للرئيس جمال عبد الناصر الذي فرض استقراراً على طريقته الخاصة بفضل شخصيته الكاريزمية المهمة، وقد اتسمت هذه المرحلة بجملة من الخصائص منها؛ وجود تنظيم سياسي شرعي ووحيد في البلاد، واخذ هذا التنظيم على التوالي شكل؛ هيئة التحرير 1952-1956 والاتحاد القومي 1956-1961، وأخيراً الاتحاد الاشتراكي العربي 1961-1962، في البلاد وغياب التعددية السياسية، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وغياب المعارضة السياسية بل وقمع بالعنف كل إشكال القوى المعارضة على اختلاف انتماءاتها.

3/مرحلة التعددية السياسية الثانية من عام 1977 إلى 2010: بدأها الرئيس أنور السادات الذي رفع شعار "سيادة القانون ودولة المؤسسات" وقيامه بجملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على غرار التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص تحت مسمى الانفتاح الاقتصادي والتحول من الحزب

الواحد إلى التعددية السياسية المقيدة، وعلى مستوى السياسة الخارجية التحول من حليف إلى الاتحاد السوفياتي إلى النقيض، وكان التوقيع على معاهدة كامب ديفيد عام 1978 أو معاهدة السلام مع إسرائيل إذا ما تحول مصر من الدول الثورية إلى الدول المعتدلة، وتداعياته على مكانة مصر الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط وانتهت فترة السادات باغتياله في حادثة المنصة المشهورة في 06 من أكتوبر 1981.

لتبدأ مرحلة الرئيس الجديد حسني مبارك من 1981/2010، طبعاً التي جاءت في أقل من 10 أيام حدث فيها الانتقال الدستوري السلمي للسلطة، وكانت الأطول دامت قرابة 30 سنة، وقد شهد هذه المرحلة مجموعة خصائص منها: استمرارها العمل بدستور 1971، الحفاظ على التوجهات السياسية والاقتصادية على مدار فترة حكمه مع بعض التعديلات التدريجية شملت الجوانب السياسية.. ناهيك عن الصلاحيات الواسعة للقطاع الخاص وبروز رجال أعمال يملكون ثروات ضخمة ويجوزن على عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الحزب الأول في البلاد يهيمن على أغلب وزارات الدولة رغم الإقرار بالتعددية الحزبية في البلاد.

كما أنه يمكننا أن نضيف مرحلتين اثنتين برزا بعد المرحلة المفصلية والقطعية مع المراحل السابقة الذكر، التي شهدتها النظام السياسي المصري بعد موجة الربيع العربي نهاية 2010 التي شهدت ثورات في عديد الدول العربية ومنها مصر هما:

***مرحلة الحكم المدني:** أو الشرعية الدستورية: التي بدأت مع تولي الرئيس محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين سدة الحكم 24 تعتبر اقصر مدة زمنية لأول رئيس منتخب بشفاافية 17 يونيو 2012 إلى غاية 29 جوان 2013، وقد فاز مرسي بنسبة 51.85 بالمائة، بعدما الدور الثاني على احمد شفيق احد رجال مبارك السابقين.

وقد تميزت فترة حكمه بعدد الخصائص منها: منها محاولة "أخونة" الدولة المصرية من خلال ؛ الإعلان الدستوري الذي أقره الرئيس مرسي في نوفمبر 2011، منح على إثره صلاحيات واسعة له بحجة مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها مصر خاصة البطالة والفقر. ناهيك عن سنه بعض القوانين التي تمنح الأولوية للمسلمين لتولي مناصب عليا في دولة طبعاً وهذا على حساب الأقليات المسيحية. دخول مصر في حرية إعلامية في مختلف الوسائل؛ وصلت حد الفوضى وتغيب فيها ادني شروط الاحترافية والمهنية خاصة بين مؤيدي للإخوان ومعارضة الأمر الذي زاد من حالة الاحتقان السياسي في البلاد، وبروز دعوات لانتخابات مسبقة منها حملات تمرد في شهر أبريل 2013، فضلاً عن تصريحات وزير الدفاع والذي عينه مرسي نفسه الفريق عبد الفتاح السيسي يحذر من تحفن الوضع السياسي في البلاد. وقد انتهى هذا التملل لمرحلة حكم مرسي بعزله من قبل وزير دفاعه.

*مرحلة الامنوقراطية: سميت كذلك نظرا لهيمنة الجيش على الحياة السياسية بعد الإطاحة بمرسي، لكن محاولة شرعنة هذا الانقلاب العسكري عبر انتخابات رئاسية انتهت بفوز السيسي بها كما كان متوقعا.

ومنهم من يطلق عليها فترة "الحكم البريتوري للجيش" ويعني في ظل غياب سلطة سياسية مدنية تصبح الحاجة ملحة إلى جهاز قوي يتمثل في الجيش بهدف فرض النظام والاستقرار في البلاد⁵. ترتبط هذه المرحلة بحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي تقلد الحكم عقب عزل الرئيس مرسي، بتاريخ 08 جوان 2014 اقسم المشير السيسي أمام المحكمة الدستورية العليا اليمين لتولي رئاسة الجمهورية، علما انه هو من قاد الجيش في 03 من جويلية 2013 للإطاحة بالرئيس مرسي. وهذا رغم أن الجدل مزال قائما عند الكثير حول ما قام به وزير الدفاع هو ثورة ثانية ام انقلابا عسكريا أم حراكا شعبيا عبرت عنه مظاهرة 30 جوان 2013.

ومن خصائص مرحلة حكم السيسي التي مازلت مستمرة إلى اليوم: الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خاصة مجزرة رابعة العدوية التي تم فيها إبادة جماعية لفصيل من الشعب المصري في 13/08/2013 ، قدرتها وزارة الصحة المصرية ب 670 قتيلا ونحو 4400 مصابا : ذنبه الوحيد رفضه للانقلاب العسكري ومطالبته بعودة الشرعية الدستورية. وقد اعتبرتها منظمة هيومن رايتس ووتش بأن ما حدث يعتبر جرائم ضد الإنسانية، ناهيك عن حل جماعة الإخوان وإعتقال قيادتها بما هم الرئيس مرسي بحجة تهديد امن القومي لمصر... استمرار الاحتجاجات في مختلف محافظات مصر إلى اليوم تنديدا بالانقلاب العسكري، تنامي العمليات الإرهابية في شمال سنا. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛ فالبطالة في مستوى 13 بالمائة و التضخم في 13.2، و انخفاض النمو بين 02 و 03 بالمائة، ...⁶

ثالثا/ النظام السياسي في ظل حكم الإخوان : مؤشرات الصعود وعوامل الخسوف: شكل فوز الإخوان بأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير 2011 صدمة كبيرة للعلمانيين وفلول نظام مبارك في المجتمع المصري ، وترحيبا كبيرا لحلفاء الإخوان في الداخل والخارج كتركيا وقطر، في مقابل ذلك أعطت مظاهرات 30 من جوان 2013 الضوء الأخضر للجيش للانقلاب على أول رئيس منتخب في تاريخ مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 بطريقة شرعية، وذلك يوم 03 جويلية 2013 حين أطاح العسكر بالرئيس المصري محمد مرسي بعد عام فقط قضاه في قصر الاتحادية؛ لينتهي به الأمر سجيناً تحت حكم العسكر ينتظر قرار الإعدام. وقبل التطرف إلى مؤشرات الصعود وعوامل الخسوف، حري بنا الإشارة إلى لمحة مختصرة عن نشأة تنظيم الإخوان في مصر.

* لمحة عن نشأة تنظيم الإخوان: لا يمكن التطرق لكل مسار الإخوان الطويل والعريض والحافل بالأحداث والتجاذبات والصراعات مع السلطة منذ 1928، إلا أننا سنحاول الوقوف على أهم المحطات خاصة الجانب السياسي منه أكثر منه الدعوي؛ حيث نشأت هذه الجماعة بمدينة الإسكندرية عام 1928

بزعامة حسن البنا، كجمعية دينية تحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أما فيما يخص الهدف من إنشاء جماعة الإخوان المسلمين يرى الخبير طارق البشري: "أن الفكرة الأساسية لدى الشيخ البنا لم تكن قاصرة على إنشاء جماعة خيرية أو جماعة تقوم بالخدمات الاجتماعية، وإنما كانت فكرة أبعد وأشمل تتصل بالمجتمع ككل.....". وقد تغلغل التنظيم الإخواني في المجتمع المصري منذ بداياته الأولى، حين وجهت جزءا كبيرا من نشاطها إلى المجال الاجتماعي التربوي والخدمي، الأمر الذي اكسبها تعاطفا لشرائع واسعة من المجتمع المصري. فتاريخ الإخوان حافل بالجدال والسجال مع السلطة الحاكمة عبر تاريخ مصر، منها اصدر محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء قرارا بحل الجماعة ومصادرة أموالها وممتلكاتها واعتقال البنا ذلك في 1948/12/08، وكان رد الجماعة هو اغتيال رئيس الوزراء في 1948/12/28، وقد ردت الحكومة باغتيال حسن البنا في 1949/02/12⁷ كما شهد 1965 موجة أخرى من القمع ضد الإخوان بلغ ذروته بإعدام سيد قطب أحد أكبر مفكري الجماعة، وانتشر القمع ضدها بإشكال مختلفة حتى وفاة عبد الناصر عام 1970. وبوفاة هذا الأخير وتولي الرئيس السادات الحكم، بدأت مرحلة جديدة في التعامل مع جماعة الإخوان، بالإفراج عن معتقليها وسمح لها بدخول الميادين العامة بما فيها القدرة على تأسيس جمعيات إسلامية وحقوق خوض انتخابات برلمانية. وبوصول الرئيس حسني مبارك للسلطة عام 1981؛ سمح للقوى الإسلامية التي تستخدم الوسائل السلمية وتنبذ العنف بالتعبير عن نفسها بشكل حر دون إعطاء الشرعية القانونية لجماعة الإخوان، لكن رغم ذلك رحبت الجماعة بهذه السياسة. بيد أن إستراتيجية الدولة تحولت لتأخذ مسارا جديدا ضد الإخوان بعد الفوز الكاسح للجمعة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر في مطلع التسعينيات، وبدأت عمليات التطويق والحصار على جماعة الإخوان ووصفها بأنها جماعة غير مشروعة قانونا. إلى أن جاءت ثورة 25 يناير 2011 أسقط الرئيس مبارك ومكنت الإخوان بالفوز بالرئاسيات في أول انتخاب بعد الثورة ممثلة في الرئيس محمد مرسي كأول رئيس مدني يحكم مصر لكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا فازت الإخوان بالرئاسة رغم تاريخها المعارض الطويل؟

1/ صعود الإسلام السياسي: أسفرت ثورة 25 يناير 2011 على عديد المستجدات في الساحة المصرية ومن أبرز المستجدات هو الفوز التاريخي لجماعة الإخوان أو الإسلام السياسي بشكل عام برئاسة مصر لأول مرة في التاريخ، ولأول مرة يصل رئيس مدني وعبر انتخابات اقر الجميع بتزاهتها وشفافيتها⁸، في هذا السياق نتساءل عن الأسباب والعوامل التي ساعدت الإسلام السياسي للوصول إلى سدة الحكم منذ 1928 وهو في المعارضة السياسية وحتى المعارضة العنيفة في أوقات معينة. يمكننا رصدتها في النقاط التالية:

أ/ الأسباب المباشرة: نقصد بها المحركات أو الفواعل الأساسية التي أدت إلى فوز الإسلام السياسي في مصر ممثلا في رئيس حزب العدالة محمد مرسي وتتمثل أبرزها في:

-اندلاع ثورة 25 يناير 2011؛ التي كانت تاريخاً مفصلياً في النظام السياسي المصري بين عقود من الزمن تحت الحكم شبه شمولي وأو شبه ديمقراطي كما تم توصيفه من طرف الدكتور حسن نافعة وبين عهد جديد رسمت معالمه ثورة شبانية تطمح للحرية وبناء دولة مصرية عصرية وديمقراطية. حيث بسببها تم سقوط نظام حسني مبارك الذي عمّر قرابة 30 سنة عندما تنحى تاركا السلطة شاغرة بتاريخ 11 فيفري 2011. وبسببها استطاعت جماعة الإخوان المسلمين الفوز بالحكم في جوان 2012، بعد انتخابات رئاسية اجمع الخبراء في الداخل وفي الخارج على احترامها لمبدأ الشفافية والنزاهة في سير العملية الانتخابية.

وقد مهد لهذا الفوز هو حصولهم على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر ونوفمبر 2011 بأكثر من 213 مقعداً من أصل 508، ناهيك عن فوز أحزاب محسوبة على الإسلام السياسي ب 120 مقعداً وهما حزبي النور والبناء والتنمية والأصالة السلفية، الأمر الذي جعل مجلس الشعب يحتوى على أغلبية للتيارات الإسلامية. إذ أن الجماعة استفادت من شرعيتها الاجتماعية للملاءمة الفراغ الذي صنعه سقوط النظام، وهذا من منطلق أنها التنظيم السياسي والاجتماعي الأكثر تنظيماً مقارنة بالأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى التي تنشط في الساحة خاصة منافسيهم العلمانيين الذين يعانون التشتت والنقص في القدرات التنظيمية..

- تبني "سياسة التمرس" بالمجتمع : فمشاركة الإخوان بشكل منظم في معظم مظاهرات التي سبقت سقوط نظام مبارك، وانضمام بعض إطاراتها البارزين إلى الاحتجاجات في وقت مبكر بل وأدوا أدورا بارزة في إدارة وتنظيم مختلف المظاهرات نظرا لخبرة التنظيم المحكم التي يمتلكونها، استطاع الإخوان السلمون حشد أعدادا كبيرة من أتباعهم ومن غير أتباعهم، وكان لهم دورا فعالا في مواجهة وحشية قوات الأمن "والبلطجية" التي ترعاها الدولة.⁹

وقد اعتمد الإخوان طوال مسار الثورة موقفا عمليا تصالحا مع باقي الأطراف وتتألف مع المعارضة، كما وافقوا على عدم رفع أي من شعاراتهم الدينية. فضلا عن تقديمهم لضمانات بعدم التقدم بمرشح للرئاسيات أو بتمثيل أنفسهم بأكثر من 35 بالمائة من المقاعد في البرلمان بعد إطاحة الرئيس حسني مبارك. فسياسة التمرس بالمجتمع التي اعتمدها الإخوان على سياسة "التمرس بالمجتمع" والاحتماء به وليس التفرد أو تزعم حراك ساهمت في تجنب أي نتائج وخيمة على الحركة والثورة معا، وهذا الذي جعل الجماعة تنميه من دون أن تقود أو تصدر حركات الاحتجاج الشعبية.¹⁰

ب/الأسباب غير المباشرة: كثيرة ومتعددة لأنها ليس لاحظية أو أنية وإنما تراكمية تشكلت وتبلورت مع الزمن وهي تتقاطع مع أسباب اندلاع ثورة يناير 2011، ويمكن الوقوف على أهمها:

الاستبداد والتسلط الذي جثم على الشعب المصري لعقود من الزمن، إذ أن غالبية مراحل تطور المجتمع المصري ارتفع فيها منسوب التسلط في المقابل انخفض فيها هامش الحرية في شتى المجالات ومن مؤشرات ذلك:

- قانون حالة الطوارئ المعمول به منذ 1981.
- التعديلات الدستورية المتتالية التي أدت إلى خنق الحياة السياسية. ورغبه مبارك في توريث الحكم لأبه جمال، وتحويل جمهورية مصر إلى مملكة آل مبارك.
- الشبكة الأمنية المكونة من أكثر من مليون ونصف من العاملين فيها لمراقبة القوات المسلحة والقضاء على بدور التمرد والمساءلة والمحاسبة.
- بروز اقتصاد ريعي يركز على عائدات قناة السويس والنفط والغاز وعلى المساعدات الخارجية، وعلى النشاطات الاحتكارية الريعانية الناتجة من الخصخصة لأرباب النظام وطبقة رجال المال والأعمال الذين يقومون بمهمة السمسرة والمتاجرة بأرزاق الناس أكثر منه إنتاج فعلي.
- تأسيس الفساد، نتيجة تفتشي الفساد في كافة مرافق الدولة وتحالفاته العنكبوتية، حيث أصبح كآلية لتوزيع المنافع ولشراء الولاءات وللقتضاء على المحاسبة والمساءلة، مما أدى إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل أنحاء البلاد.
- تزايد الفجوات الاجتماعية بسبب تزايد الفقر والجهل الممنهج، إذ أن أكثر من 50 بالمائة من المصريين يعيشون تحت أو على خط الفقر، أي على الأقل دولارين في اليوم، كما أن النظام التربوي يساهم في نشر ثقافة الخنوع وفقدان الهوية واعتناق ثقافة الاستهلاك. إما انحدار المستوى التربوي التعليمي، فهو مقصود لإنتاج أمة جاهلة لا تستطيع مقاومة النذل والاستعلاء.¹¹
- التحول التحديثي الذي حصل عند الإخوان المسلمين الناجم عن عدة عوامل منها:

* عودة الصحوة الإسلامية التي عرفها المجتمع المصري خاصة بعد الحروب الأمريكية المتواصلة ضد العالم الإسلامي والعربي كالعراق أفغانستان، فلسطين... في مقابل تكلس الأنظمة العلمانية الموسومة بتبعية الغرب، فضلا عن أن الشعب المصري تجاوزت أسطوانة "الفزاعة الإسلامية" التي استخدمها النظام السياسي المصري على مدى عقود للتخويف من جماعة الإخوان المسلمين.

* بروز جيل من الإصلاحيين داخل جماعة الإخوان المسلمين الذين تقترب أعمارهم من الأربعينيات والذين تحملوا اضطهاد الأعوام بين 1995 و 2000، وهم على استعداد للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية، وهذا ما برز في انتخابات 2005 حين هيمن التيار الإصلاحي فيها والذي تحكمه خلفيات أكثر منها برغماتية، هذا في ظل تراجع هذا الأخير عن مقولات "الدولة الإسلامية" و"الخلافة الراشدة"،

والتزموا بطرح برنامج لا يبتعد كثيرا عن برنامج الأحزاب الوطنية الأخرى، وبل والليبرالية منها على وجه التحديد.¹²

2/ خسوف الإسلام السياسي: وهذا دلالة عن سقوط حكم الإخوان أو الخسوف الإسلام السياسي كما أشار إلى ذلك الكثير المتتبعين بعد ثورة 25 يناير 2011، بداية من عزل الرئيس مرسي واعتقال وسجن أغلب قيادات الإخوان في السجون بحجة فقدانهم الشرعية وتهديدهم لأمن واستقرار النظام السياسي المصري وغيرها من الأسباب.... طبعا حري بنا عن البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا السقوط؟ ويمكن تقسيمها إلى عامة وخاصة.

* الأسباب العامة: ونقصد بها الأسباب التي تربط جماعة الإخوان بالدولة أو النظام السياسي طبعا في سياق مقارنة علاقة الدولة بالمجتمع وتفاعلاته السالفة الذكر، وأهمها:

- التعفن الاقتصادي: حيث ورث مرسي وضعاً اقتصادياً متدهوراً، لكن هذا لا يعفيه من مسؤولية استمرار زيادة البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وغلاء المعيشة وتدني الأجور وأطفال الشوارع التي وصلت نسبتهم حوالي 6 ملايين، وتحويله على الاقتراض من صندوق النقد الدولي {أكثر من 4 مليارات دولار}، الأمر الذي سيرهق حكومته بمزيد من الديون؛ حيث بلغ دين مصر الخارجي عام 2011 نحو 35 مليار دولار، والمحلي نحو 962.3 مليار جنيه ومن المقدّر أن تصل في عام 2013 إلى 103.5 مليار جنيه، وبلغت مدفوعات هذا الدين الخارجي والمحلي نحو 210.9 مليار جنيه، 110.8 مليار منها فوائد ونحو 100.1 مليار جنيه سداد لأصل الدين، وقد اقترض الرئيس مرسي في أول 6 أشهر من حكمه نحو 112 مليار جنيه، وهذا ما جعل أحد المحللين الاقتصاديين يتوقع بأنه لو استمر مرسي يقترض بهذه الوتيرة السريعة نفسها في الفترة القادمة، فإنه سيقترض في مدة قصيرة ما اقترضه نظام مبارك في 30 سنة.¹³

- أخونة الدولة: وهو الاتهام الذي رفعته المعارضة بالدرجة الأولى ضد الرئيس مرسي مستدلة بالتعيينات "الاخوانية" التي باشرها الرئيس منذ توليه الحكم حيث عين 8 وزراء و5 محافظين و7 في مؤسسة الرئاسة إضافة إلى تعيين 5 نواب محافظين، 12 رئيس حي ومركز و 13 مستشارا للمحافظين، وهذا يدل على الرئيس مرسي ولاءه للجماعة أكثر من ولاءه للدولة، وقد أكد هذا الطرح تصريحات بعض القياديين الإخوانيين على غرار تصريح القيادي رفيق حبيب: "لن يستطيع مرسي أن ينفك عن الإخوان لأنهم هم الذين اختاروه واتوا به إلى السلطة، فهو يشعر أنه مدين لهم"، ونفس الطرح ذهب إليه نائب حزب الحرية والعدالة عصام العريان: "سيخطئ مرسي لو اعتقد بأنه نجح بمجهوده الشخصي، لأنه يدرك تماماً أنه لولا الإخوان لما وصل إلى الرئاسة".¹⁴

كما تشير المعارضة إلى وجود مؤشرات على توجهات لأسلمة وأخونة التعليم من خلال التخطيط لتغيرات جوهرية في المناهج، وصل الأمر في بعض المدارس الإسلامية {غير الحكومية} لدرجة استبدال

أناشيد إسلامية بالنشيد الوطني، كما بدأ حزب الحرية والعدالة بشكل علني مرحلة "أخونة القضاء" من خلال مطالبة الراغبين في التظلم بالتوجه إلى مقرات الحزب عوض الهيئات القضائية، ناهيك عن تعديل سن التقاعد بخفضه إلى 65 عاما. فضلا عن خطط الإخوان "لأخونة الداخلية"، وتجسد ذلك بالإعلان عن إنشاء لجان شعبية إسلامية لحفظ الأمن بدلا من الشرطة المضربة ولقطع الطريق على فكرة نزول الجيش التي يرفضها الإسلاميون.¹⁵

-الإعلان الدستوري: حيث سنّه الرئيس مرسي في نوفمبر 2012 يمنع من خلاله المحاكم من تحدي قراراته، فقد جاء في مادته الثانية: "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافاذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية"¹⁶. لكن نتائجه كانت وخيمة على مرسي ونظامه والإخوان، وقد اعتبره المتابعين من أكبر الأخطاء السياسية التي ارتكبتها مرسي وعجلت بعزله؛ حيث تشكلت جهة الإنقاذ ذو التوجهات العلمانية، وأصبحت أولويتها مواجهة مرسي أكثر من مواجهة فلول النظام السابق. ناهيك عن الحرب الإعلامية ضد نظام حكم مرسي في وقت رفضت الشرطة والجيش الدفاع حتى عن القصر ضد التظاهرات العنيفة التي هدّدت باقتحامه، وتحول القضاء إلى القوة المعادية الأولى تقريبا لحكمه.

ليجد الرئيس مرسي معزولا من دون سلطة حقيقة؛ إذ غدت آلة الدولة برمتها ضده أو خارج سيطرته { الجيش، الشرطة، الاستخبارات، الإعلام، القضاء الهيئات الدبلوماسية، الإدارة والإعلام الرسمي} وتفاقم الوضع وازداد تعقيدا بعجز مرسي عن فهم حقيقة الوضع القائم في البلاد.¹⁷

*الأسباب الخاصة : نعي بها الأسباب أو الخصائص التي تتعلق بالجماعة في حد ذاتها أي مرتبطة بالتنظيم في حد ذاته فلسفته الأيديولوجية وبنائه الفكري الذي تميز به طوال نضاله الدعوي والسياسي منذ نشأته عام 1928، ويمكن الإشارة إلى أهم العناصر كالتالي:

حرص الجماعة على التمسك بخطاب العموميات الذي من الصعب القول أنه يحدد برنامجا واضحا للعمل السياسي، نتيجة لترددتها في حسم مسألة الهوية السياسية* هذا من ناحية ولغموضها الفكري من ناحية أخرى، لذلك يعتقد النظام أن الجماعة لم تقدم مشروعا سياسيا متكاملًا للإصلاح والتغيير، وحتى بالنسبة لمشروع الإصلاح السياسي للإخوان عام 2005 ، لم يحدد بلغة واضحة وصالحة للاستجابة للتحديات التي تعيشها في الوقت الراهن.¹⁸

الخلط بين العمل السياسي والنهج الدعوي، وما يطلق عليه بالتداخل بين السياسي والديني لدى الإخوان المسلمين، ساهم في بقاء الإخوان خارج معاملة الدمج الكامل في العملية السياسية، فهذه الحالة

المتداخلة بين السياسي والدعوي ظلت لصيقة بهم منذ نشأتها حتى الآن وهذا لسيطرة الثقافة الدعوية والمتمثلة في تيار عريض داخل الجماعة (الجيل الأول) وهو تيار لا يملك في الغالب رؤية أو مهارة سياسية كبيرة يعمل على إقصائها قدر الإمكان. ولعل ما يميز هذا التدخل بين السياسي والديني أن عملية التصويت لدى الإخوان المسلمين لا يكون من أجل اختيار المرشح الأفضل وإنما من أجل الحصول على ثواب من عند الله كما أن التربية العقائدية لعضو الإخوان كانت في الجانب الأكبر تربية دينية فقهية، تهيئة أن يكون واعظا دينيا ونموذجا تربويا أكثر منه سياسيا.

-عدم الحسم الكامل في بعض القضايا الجوهرية كنتيجة للغموض الفكري الذي تتميز به جماعة الإخوان المسلمين، خاصة فيما يتعلق بالتعددية السياسية. لكن مع ذلك يعتبر النظام السياسي المصري أن هذه الرغبة في إعلان الحزب السياسي تدخل في إطار المناورات السياسية للإخوان من منطلق تكتيكي نفعي لا إيماننا منها بالعملية الديمقراطية، خاصة أنهم يتمسكون بهذه الأخيرة أكثر في فترة الأزمات، كما هو حاصل في سنوات التسعينيات، كما أن موقفهم تجاه الحزبية مشروط ببقائهم كجمعية دينية ناهيك عن التحفظات عن الديمقراطية نفسها، وهي كلها عوامل لا تعمل في صالح مناداتهم بتشكيل حزب سياسي. كما يعتبر النظام السياسي أن موقف الإخوان تجاه الأقباط كان مبرمجا لتحقيق أهدافها ولكسب أصوات المسيحيين ولضمان وجود عناصر مسيحية في قائمة تحالفهم مع حزب العمل.¹⁹ أما فيما يتعلق بموقفهم تجاه المرأة ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، فهي الأخرى عرفت تباين في الآراء بشأنها، من الرقض المطلق لانخراط المرأة في الحياة العامة إلى موقف معتدل ومتقدم تجاهها، وهو ما أعلنه الإخوان في الكتيب الصادر في 1994 الخاص بحق المرأة في اندماجها في الحياة السياسية ضمن التوجه الديمقراطي، وهو دليل آخر على براغماتية الإخوان لكسب مواقف الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية لعام 1995.

-المبالغة في المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوظيف الدين الإسلامي لصالحها بطرحها للشعارات التعبوية "كالإسلام هو الحل" وقد مثل هذا المطلب تهديدا للنظام، وخاصة استخدام الإخوان للأداة التشريعية لممارسة الضغوط عليه من أجل تغيير القوانين القائمة وإحلالها تدريجيا بأحكام الشريعة الإسلامية لأسلمه المجتمع تحقيقا للهدف السياسي البعيد وهو "إقامة الدولة الإسلامية"، وهو ما اعتبره النظام السياسي تهديدا حقيقيا بإقامة بديل له.²⁰ هذا على الرغم من لجوئه إلى استخدام الرموز الدينية في الخطابات السياسية خاصة في عهد السادات والإقدام على تضمين دستور 1971 في مادته الثانية على "أن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع"، إلا أن الإخوان يعتبر ذلك من سياسات النظام لجعل الدين الإسلامي مصدرا من مصادر شرعيته ولا تعني بالضرورة توجيهها نحو بناء الدولة الإسلامية كما يراها الإخوان المسلمون. لذلك تعتبر الشريعة الإسلامية

أحد المجالات العامة التي شهدت صراعا بين الإخوان ومؤيديهم من التيار الإسلامي من ناحية ومن النظام السياسي من ناحية أخرى .

في خضم ما تم نقاشه؛ يلخص لنا الخبر في الحركات الإسلامية خليل العناني ثلاثة أسباب وراء سقوط جماعة الإخوان المسلمين:

أولها/ فشل الجماعة في التعااطي مع مسألة السلطة والحكم بنحو فعال.

ثانيها/ المشاكل التنظيمية التي ساهمت في إرباك حسابات الجماعة وكشفت ضعف وقصر رؤيتها السياسية.

ثالثها/ تكالب الدولة العميقة ونجاحها في استدراج الإخوان إلى معارك جانبية جرى فيها استنزاف الجماعة وإفشالها من خلال حملات تحريضية وتشويهية مستعرة ساهمت كثيرا في شحن الرأي العام ضد الجماعة؛ مما أدى إلى خروج الكثيرين في تظاهرات 30 جوان 2013 للمطالبة بإنهاء حكم مرسي.²¹

في نفس السياق؛ يرى الخبر في الإسلام السياسي الدكتور عبد الغنى عماد: أن وصول الإخوان إلى السلطة من دون تملكهم العدة النظرية اللازمة في مسألة الدولة، وتمركز خطابهم التركيبي بين محوري الدعوة والدولة، قد أرسى نوعا من الالتباس بين دولتهم "الإسلامية" المنشودة والدولة الديمقراطية، وهذا على الرغم من الجهود المبذولة لسد الفجوات من قبل حركات الإسلام السياسي ومفكرها هذا من ناحية، من ناحية أخرى يؤكد عماد على أن الإنصاف يقتضي القول أن طبيعة الأنظمة السلطوية العربية لم تتح للإسلاميين مجالا واسعا لاختبار فرضية الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد، فالحركات الإسلامية كغيرها من التيارات السياسية المحافظة والمؤدلجة، يمكن إخراجها من سياقها الإيديولوجي المغلق، وترشيد سلوكها السياسي في ظل أنظمة ديمقراطية تقبل بإدماج المعارضة في صميم بنيتها، وهو أمر كان مستحيلا في ظل النظام العربي الرسمي، إلا أنه صار ممكنا بعد ثورات الربيع العربي.

رابعاً/ النظام السياسي المصري بعد 30 جوان 2013 وعودة العسكر: يعالج هذا العنصر عودة المؤسسة العسكرية إلى تصدر المشهد السياسي في مصر بعدما كان يبدو أنه في الخطوط الخلفية في فترة حكم الرئيس مرسي القصيرة جدا، طبع هذا ما يؤكد الاتجاه القائل بدور الجيش في الحياة المصرية منها دراسة Vatikiotis حول "الجيش المصري في السياسة"، عندما حاول الباحث تفكيك العلاقة التي تربط الجيش المصري بالسياسة والحكم ، والتي هي تاريخية وسياسية، وهذا ما أكدته انقلاب 03 جويلية 2013 الذي قادته المؤسسة العسكرية عندما أطاحت برئيس انتخبه الشعب المصري بعد ثورة 25 يناير بكل شفافية وديمقراطية، وذلك تحت حجة "شرعية الشارع" الشرعية التي طالبت بضرورة رحيل مرسي من الحكم بعد فشله في إدارة شؤون الدولة وحلحلة مختلف الأزمات والمشاكل التي يتخبط فيها الشعب المصري لقراءة عام من الزمن وفي هذا السياق يمكننا التساؤل عن أهم العوامل التي جعلت من

الجيش يتصدر المشهد السياسي المصري من جديد بل ويصبح على رأس الحكم في البلاد؟ وما هي أبرز انجازاته "العسكرية"؟

الشرعية التاريخية للمؤسسة العسكرية وصلابتها في مقابل ضعف الأحزاب السياسية غير الإسلامية: هذه الأخيرة التي رسمت مكانتها في مصر خاصة منذ ثورة الضباط الأحرار في 1952 حين عزز الجيش دوره كأقوى مؤسسة تحكم البلاد، يستند هذا الشعور بالملكية على ارث شرعية ثورية ورأي الشعب المصري في أن الجيش هو مؤسسة وطنية، ودليل ذلك أنه على مدار 60 سنة الماضية جاء جميع رؤساء مصر من داخل المؤسسة العسكرية، لذلك جاءت مسألة توريث مبارك الحكم لابنه جمال "الشخص المدني" محل شك من طرف الجيش، رغم كل الدعم الذي وفره مبارك لابنه. حتى إن وصول مرسي كأول رئيس مدني في البلاد لسدة الحكم عبر انتخابات نزيهة كان محل شك منذ البداية، وهذا ما يفسر السرعة في عزله. ناهيك عن صلابه هذا المؤسسة في مقابل هشاشة الحياة السياسية: التي تشهد انقساماً كبيراً بين التشكيلات الحزبية، حيث إذا استثنينا جماعة الإخوان التي تملك تمتلك تنظيماً محكماً، طبعاً والتي فشلت في إدارة الحكم بعد الثورة، فإن الأحزاب السياسية غير الإسلامية التي بلغت ما يزيد عن 50 حزباً سياسياً يمثلون أيديولوجيات متنوعة؛ تشمل الأحزاب الاشتراكية والليبرالية والقومية²²؛ تعاني من عيوب خطيرة تتعلق بالقيادة والتنظيم وتطوير المنصة الدعائية والتمويل، رغم أنها اتحدت مع الجيش للإطاحة بالرئيس محمد مرسي، إلا أن "تحالف المصلحة" لم يثمر عن مكاسب ملموسة للأحزاب غير الإسلامية. وهذا ما يفسر الالتفاف الشعبي حول الجيش بعد سقوط الإخوان عوض أحزاب سياسية غير إسلامية تجسد في انتخاب الفريق "السياسي العسكري" رئيساً جديداً لمصر.

1. رابعة العدوية طريق الجيش إلى السلطة: نقصد بها مظاهر رابعة العدوية التي اعتصم فيها أنصار الإخوان من مختلف محافظات مصر، والتي اتخذت من ميدان رابعة العدوية في قلب مصر مركزاً لها، وقدر عدد المعتصمين بحوالي 20 ألف هدفها التأكيد على شرعية محمد مرسي كرئيس منتخب، وتحدي قرار المجلس العسكري الأعلى بتنحيته من السلطة، وعدم الاعتراف بالحشود الذي خرجت في 30 جويلية المطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة. وقد اعتبر الإخوان وحلفائهم أنها حملة تمرد ومؤامرة لسلبهم حقهم الشرعي في الحكم. وفي ظل هذه الاصطفاف بين مؤيد ومعارض لحكم الإخوان، طالب الجيش ممثلاً في شخص وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي من الشعب مباشرة منحه التفويض لمحاربة الإرهاب بالخروج في تظاهرات حاشدة يوم 30 جوان 2013، وفعلاً استجاب لها الشعب. الشيء الذي زاد من حدة الاستقطاب بين قوى الإسلام السياسي وبقية الشعب المصري أدى إلى وقوع عدة مواجهات عنيفة، وقد اعتبر الجيش الأمر تهديداً لأمن واستقرار البلاد ويندر بحرب أهلية، مما جعله مبرراً شرعياً لعزل الرئيس مرسي وإصدار المدعي العام أوامر لاعتقال قيادات الإخوان بحجة تهديدها لأمن البلاد.²³

2. الشخصية الكاريزمية للفريق عبد الفتاح السيسي: حيث لعبت شخصية هذا الأخير دورا بارزا في تصدر المؤسسة العسكرية المشهد في البلاد، رغم ان ثورة 25 يناير جاءت انتفاضة ضد حكم مبارك العسكري الذي عمر قرابة 30 سنة من القبضة الأمنية على الشعب وتقييد حريته، ولعل شخصية السيسي لا تخرج عن الشخصيات المهمة في تاريخ مصر كجمال عبد الناصر الذي كان من أكثر رؤساء مصر كاريزمية وهذا ما يؤكد صحة الاتجاه الذي أكد عليه الباحث Dekmijian ، ودور الزعامة الكاريزمية وتأثيرها في استقرار النظام السياسي خاصة عندما عين نفسه بصفته وزير الدفاع منقادا لمصر من أتون حرب أهلية حين وصلت درجة الاستقطاب بين معارضي الإخوان ومعارضهم إلى ذروتها. وما يثبت صحة ذلك ترشحه للرئاسيات في 27/26 ماي 2014، وقبلها كان قد استقال من منصبه كوزير للدفاع ليمهد الطريق لنفسه لترشح للرئاسيات. و قد فاز بها دون أي منافسة تذكر رغم منافسة المرشح حمدين صبحي، وهذا ما أثبتته النتائج النهائية، بنسبة 96.9 بالمائة بحوالي 23.780.104 صوت، وحمدي صبحي بنسبة مجهرية لا تتعدى 3.1 بالمائة بحوالي 757.511 صوت. وهذا ما يؤكد أن الانتخابات جاءت مفصلة على مقاس السيسي.

بتسلم هذا الأخير منصب رئيس الجمهورية رسميا، بدأت معالم الهيمنة والقبضة الحديدية والعسكرتارية تبرز في نواياه وممارساته المختلفة ويمكن رصد أهمها:

*التراجع عن عديد المكتسبات الديمقراطية التي حققتها ثورة يناير 2013، خاصة هامش الحرية والحق في المعارضة السياسية، من خلال حملات الاعتقالات التي طالت المعارضين للانقلاب مباشرة بعد بعد عزل مرسي وقمع المتظاهرين أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. فضلا عن الإعلان عن مشروع رصد المخاطر الأمنية لشبكات التواصل الاجتماعي التي كانت سببا رئيسيا في إسقاط مبارك.

*عودة المنظومة الأمنية ورموزها مثل جهاز أمن الدولة، الذي جرى حله بعد ثورة يناير نظرا لدوره في مراقبة والتجسس بالأحرى على المجتمع المصري وقمعه.وهو ما جسده حملة الاعتقالات والمتابعات القضائية خاصة تجاه جماعة الإخوان المسلمين وقياداتها السياسية، حيث تم إصدار العشرات من أحكام الإعدام ضدهم بما فهم الرئيس مرسي .

*إصدار قانون ينظم المؤسسة العسكرية ودور الجيش في إحلال الأمن في البلاد بتاريخ 27 مارس 2014، ومنح المحاكم العسكرية صلاحيات واسعة، على غرار مساعدة الجيش للشرطة في حماية المنشآت العامة، ناهيك عن منح الضوء الأخضر للمحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين الذين ثبت اعتدائهم على ممتلكات الدولة او مشاركتهم في احتجاجات ضد النظام القائم، وما مجزرة رابعة العدوية التي راح ضحيتها أكثر من 670 قتيلا ونحو 4400 مصابا إلا دليل على ذلك القبضة الحديدية للجيش.

3. مساهمته في نشر الكراهية والانقسام داخل المجتمع المصري: فمند طلب الجنرال السيسي تفويضاً شعبياً لمواجهة "الإرهاب المحتمل"، من انقلاب 03 جويلية 2013، انطلقت حملة موازية تقوم على الإرهاب السياسي والإعلامي للمصريين، مفادها "من ليس معنا فهو ضدنا" فقد انقسمت مصر إلى فريقين وشعبين ومجتمعين وعالمين مختلفين تماماً، وانطلقت حملات الكراهية والتقسيم والتصنيف والتوتير من جميع الأطراف، وكل من يحاول التصدي لها، أو وقفها، تجري مهاجمته وتخوينه. لم تترك هذه الحملة "الفاشية" أحداً معارضاً للسيسي، ولو على استحياء، إلا وشوهته، واغتالته سياسياً ومعنوياً. ولا تتوقف، بعد كل حادث إرهابي، عن ضخ مزيد من حملات الكراهية والتحريض، مثلما حدث فيعهده حكمه. يفعلون ذلك من دون حسيب أو رقيب، بل تجري مكافأة بعضهم وتقريبهم من السلطة، وترقيتهم في وظائفه، وذهب الباحث خليل العناني إلى ابعده من ذلك حين اعتبر: "أن استمرار السيسي في السلطة يعني انتظار ما هو أسوأ، ليس فقط بسبب ضعفه وعجزه عن مواجهة حالة الاحتراب والتوتر الراهنة، وفشله في وقف حملات التحريض والكراهية البغيضة، وإنما بالأساس كونه السبب الرئيسي للأزمة السياسية التي تمر بها مصر منذ وقوع الانقلاب".²⁴

4. الإعلان الصريح عن تعديل دستور 2014، عندما صرح السيسي: "... بأن الدستور كتب بنوايا حسنة وأن الدول لا تبنى بالنوايا الحسنة..". في إشارة إلى أنه لديه بعض الملاحظات عليه مشيراً إلى أنه لا بد من تعديل بعض مواد الدستور ومنها إلغاء "الكوطة" وأن تأتي تلك الفئات المهمشة من الممارسة المجتمعية، وأيضاً تقليص صلاحيات البرلمان.²⁵ مما يعني عودة النظام الرئاسي أو "الرئاسوي" تحت قبضة الفريق عبد الفتاح السيسي وسعيه الدائم لتدعيم صلاحياته وبسط يده على جميع السلطات الأخرى التنفيذية، التشريعية، القضائية... كما أكد الدكتور أيمن نور زعيم حزب غد الثورة، إن هناك غرفة معدة منذ 4 أشهر يتم العمل فيها على تغيير نصوص بعينها في الدستور لصالح الرئيس، أهمها زيادة صلاحيات الرئيس وطريقة اختيار وزير الدفاع المصري²⁶. وهذا ما جعل وزير العدل السابق يستنكر أحمد سليمان "سعي السيسي لتوسيع صلاحياته وجعلها مطلقة". ويؤكد بأن: "النظام لا يعترف بدستور ولا قانون، ولا انتخابات، ولا حرية، وكل شيء تحول إلى التعيين بناء على ما يجيء في التقارير الأمنية"²⁷.

الخلاصة:

نحو دمقرطة النظام السياسي المصري.

يقف النظام السياسي المصري اليوم في مفترق الطرق، من منطلق التحديات الجمة التي تواجهه على المستوى الداخلي وكيف يمكن للنخب الحاكمة تفكيك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يتخطط فيها الشعب المصري، ناهيك عن التحديات على المستوى الخارجي خاصة إعادة مكانة مصر الإقليمية في ظل التحولات الكبيرة والتهديدات اللا متناهية التي يشهدها العالم في شتى المجالات. وتتأسس تحديات النظام السياسي المصري على سيناريوهين أساسيين هما:

السيناريو الأول: إعادة تكيف نفسه وفق للشرعية الدستورية القائمة على وجود مؤسسات قوية ومتينة منتخبة تضمن المشاركة الدورية والمستمرة بكل شفافية ونزاهة، تكون قابلة للمساءلة والمحاسبة، لا تتأثر بتدخلات الجيش أو بتعبئة قوى سياسية دينية كانت أو علمانية أو بضغوطات الشارع أو الجماهير، من أجل تحقيق رشادة سياسية وضمان جودة النظام السياسي المصري باستثمار كل الطاقات البشرية والطبيعية بهدف تحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي يعيد لمصر دورها الريادي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

السيناريو الثاني: تكريس "الظاهرة العسكرية" وتفويت الفرص على الشعب المصري في إحداث القطيعة مع الاستبداد والتسلط، الذي جثم على ظهر الشعب لعقود من الزمن وتسبب في إهدار الإمكانيات البشرية والطبيعية للبلاد، وفرمل كل جهود التنمية المستدامة، مما قد يهدد بقاء واستمرار الدولة المصرية خاصة في ظل تزايد الانسدادات السياسية والاختلالات الاقتصادية وتنامي لحالات والاستقطاب الاجتماعي والطائفي.

رغم هذين السيناريوهين وغيرها: يؤكد الواقع الراهن مدى قدرة النظام المصري على التكيف وحماية نفسه من مختلف الهزات والارتدادات السياسية العنيفة عبر مختلف المحطات التاريخية التي مر بها ورغم ضغوطات الداخل وتحديات الخارج، إلا أن الأمل يبقى قائماً على المدى المنظور في بناء نظام ديمقراطي فعال يؤسس لجمهورية عربية مصرية قوية تقود قاطرة الأمة العربية إلى الأفضل.

الإحالات:

- 1 - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 203-204
- 2 - على الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين ارث الماضي وأفاق المستقبل 1981-2010، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص ص 18-21
- 3 - زهير حمادي، انقلاب مصر، مقارنات تاريخية بتجارب أخرى، مجلة سياسات عربية، العدد 04، الصادر في سبتمبر 2013، ص 67.
- 4- على الدين هلال ، مرجع السابق ، ص ص 21-25
- 5 - محمد مسعد العربي، ما بعد مرسى: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 يونيو، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، 2015، على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3169.aspx>

- 6- عماد الدين شاهين، عهدا السيسي : تحديات والتوقعات، على الرابط : <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201462492413205174.htm>
- 7 - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية بين المهادنة والمواجهة، القاهرة: دار مصر المحروسة، ص 89
- 8 - **Kenneth M. Pollack** (Author), The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East, Washington: BROOKINGS INSTITUTION PRESS, 2011, p103,p104
- 9 - أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 128
- 10 - عبد الحي علي قاسم وآخرون ، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ بيروت: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص150.
- 11 - جميل مطر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر – المغرب- سورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 19- 20.
- 12 - توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 03 ، 2012، ص 157.
- 13 - المرجع نفسه، ص ص 157-158 .
- 14 - المرجع نفسه، ص 158.
- 15- أماندا كادليك، وآخرون، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، بيروت: دار شروق الكتاب للنشر، 2013، ص ص 100-101
- 16 - للاطلاع على تفاصيل ونص الإعلان الدستوري الصادر في 2012/11/22 على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/7/>
- 17- توفيق السيف وآخرون، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 33
- 18- إبراهيم النجار (وآخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية ، ط03 ، 2006، ص 33.
- 19- قضية الأقليات الدينية والمرأة وغيرها سماها الباحث ناثن براون "بالمناطق الرمادية" وقد عرفت هذه القضايا تضاربا في المواقف وتغييرا واضحا في الآراء داخل الجماعة.
- 20 - هالة مصطفى، مرجع سابق، ص 206.
- 21 - خليل العناني، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسى، مجلة سياسات عربية، العدد 04، الصادر في سبتمبر 2013، ص 18.
- 22 - ومن أشهر تلك الأحزاب غير الإسلامية "المصريين الأحرار، والوفد، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والدستور"، وغيرها من التيارات اليسارية مثل "التيار الشعبي"، فضلاً عن الأحزاب التي تعتنز بميولها لعصر مبارك مثل "المؤتمر، ومصر بلدي
- 23 - توفيق السيف وآخرون، مرجع سابق، ص ص 176- 177.

24- خليل العناني، عن الإفلاس السياسي للسياسي، على الرابط :
<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/3/%D8%B9%D9%86->

25- السيسي: الدستور المصري كُتب بنوايا حسنة والدول لا تبني بالنوايا الحسنة، جريدة اليوم السابع، الصادر في 13 سبتمبر 2015، على
الرابط: <http://www.youm7.com/story/2015/9/13/%D8%A7%D9%84%D8%B3%>

26 - جدل حول نية السيسي تغيير دستور مصر على الرابط:

<http://mubasher.aljazeera.net/news/arabic-andinternational/2015/09/201591520412333653.htm>

27- محمد سندباد، السيسي وتعديل الدستور: نحو رئاسة فاعلة أم ديكتاتورية؟ على الرابط:
<http://arabi21.com/story/859252/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A>